حتى عام ٢٠٢٥

إيران تصدّر خدمات فنّية وهندسية بقيمة ٩٠٠ مليون دولار لدول آسيا الوسطى

الوفاق/ صرح المدير العام لمكتب الخدمات القائمة على المعرفة والخدمات الفنية والهندسية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية: تسعى وزارة الصناعة والتعدين والتجارة الإيرانية لتصدير الخدمات الفنية والهندسية حتى عام ٢٠٢٥ بقيمة أربعة مليارات دولار، وقد تم تخصيص حوالي ٩٠٠ مليون دولار منها لدول منطقة آسيا الوسطى.

وبمناسبة إقامة معرض المشاريع الإيرانية في طشقند بأوزبكستان وأهمية هذا السوق في برنامج تطوير صادرات إيران، عُقد اجتماع للتشاور وتبادل الآراء في مجالات مختلفة من تصدير الخدمات الفنية والهندسية، بما في ذلك النفط والغاز والبتروكيماويات، والمياه والكهرباء، والطاقة وصناعة البناء، بحضور محمد رضا كريم زاده، المدير العام لمكتب الخدمات القائمة على المعرفة والخدمات الفنية والهندسية في منظمة تنمية التجارة.

وفي هذا الاجتماع، أشار كريم زاده إلى أن العلاقات التجارية بين إيران وأوزبكستان تتمتع بظروف خاصة، وقال: إن وزارة الصناعة والتعدين والتجارة هي المسؤولة عن تنظيم اللجنة المشتركة، وهذا الموضوع يعد من الأمور التي جعلتنا ننظر إلى هذه السوق بعناية خاصة.

كما أشار إلى الهدف التجاري لوزارة الصناعة والمناجم والتجارة في أوزبكستان، وأضاف: تستهدف الوزارة بحلول عام ٢٠٢٥ تحقيق صادرات بقيمة أربعة مليارات دولار في مجال الخدمات الفنية والهندسية، ومن هذا الرقم يتعلق حوالي ٩٠٠ مليون دولار بدول منطقة آسيا الوسطى، ولتحقيق هذا الهدف هناك إجراءات قيد التنفيذ في منظمة تطوير التجارة الإيرانية، ونأمل أن نتمكن من تنفيذ هذا الأمر بالتعاون مع الناشطين الاقتصاديين.

وأشار كريم زاده إلى استعداد أوزبكستان للتعاون الاقتصادي المتبادل، وقال: كانت الأولوية والمحور الرئيسي لمفاوضات مسؤولي البلدين هو إعلان استعداد إيران لتصدير الخدمات الفنية والهندسية إلى أوزبكستان، وتم ذلك في مجالات متنوعة مثل النفط والغاز، ومحطات الطاقة الحرارية والكهرومائية، وتجديد المصافي والمحطات وتوفير التوربينات والعربات والجرارات وتجديدها.

كما أعلن عن اقتراح إنشاء صندوق استثماري مشترك مع أوزبكستان بهدف دعم تنفيذ المشاريع الإيرانية في هذا البلد، وأضاف: نظراً لرغبة الجانب الأوزبكي في الوصول إلى المياه الحرة والاستفادة من الممرات المؤدية إليها، فإنهم مهتمون بالتعاون المشترك مع بلادنا، كما لدينا مذكرات تفاهم في مجالات المعرفة والتكنولوجيا الحديثة مع أوزبكستان.

نظراً لرغبة الجانب الأوزبكي في الوصول إلى المياه الحرّة والاستفادة من الممرات المؤدّية إليها، فإنهم مهتمون بالتعاون مع إيران

تحقيق الرؤية التصديرية من خلال الحضور في الأسواق الإقليمية

من جانبه، قال حسن مرتجي، رئيس جمعية منظمي المعارض الدولية خارج البلاد، حول سير إقامة معرض المشاريع الإيرانية في أوزبكستان: تم التخطيط بشكل منظم لعقد لقاءات وإجراء اجتماعات بين التجار من الجانبين في مجال تصدير الخدمات الفنية والهندسية الإيرانية، كما تم اتخاذ التدابير اللازمة لرصد المناقصات في الوقت المناسب لتكون متاحة للمشاركين. وأضاف: في هذا السياق، يعتبر حضورنا في الأسواق الإقليمية أمراً بالغ الأهمية، ويمكن أن يساعد في تحقيق رؤيتنا التصديرية في هذه الأسواق.

وأكد مرتجي: في هذا الصدد، من خلال المشاورات التي أجريناها مع غرفة التجارة الأوزبكية وسفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في طشقند، تم توفير الفرصة لإقامة معرض المشاريع الإيرانية في أوزبكستان. وأوضح: نظراً للقدرات التي تتمتع بها الشركات النشطة في مجال تصدير الخدمات الفنية والهندسية في إيران، يمكننا الحصول على حصة من سوق أوزبكستان في هذا المجال. كما سيتم تنظيم مؤتمر على هامش معرض المشاريع الإيرانية في أوزبكستان، والذي يمكن أن يكون فعالاً في تقديم القدرات التصديرية للشركات الفنية والهندسية التي ستشارك في هذا المعرض.

في هذا الاجتماع، عبر ممثلون من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المكاتب المتخصصة للمنظمة، وبنك صادرات إيران، وشركة سكك الحديد الإيرانية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومنظمة التعاون العلمي والتكنولوجي، ومديرو جمعيات القطاعات الفنية والهندسية والشركات الخاصة، عن آرائهم وتجاربهم من الدورات السابقة للمعرض والفرص والعقبات في هذا المجال.

من الجدير بالذكر أن معرض المشاريع الإيرانية في طشقند بأوزبكستان، الذي يركز على تصدير الخدمات الفنية والهندسية، والطاقة الكهربائية، والمياه، وصناعة البناء، والمواد البنائية، ومعدات النفط والغاز والبتروكيماويات، والمعادن والصناعات المعدنية، سيعقد من ١١ إلى ١٤ فبراير من العام القادم، بموافقة منظمة تنمية التجارة الإيرانية.

عقد الاجتماع الوزاري لمنتدى الدول المصدّرة للغاز في طهران

أعلن وزير النفط الإيراني عن إنطلاق الاجتماع الوزاري السادس والعشرين لمنتدى الدول المصدّرة للغاز (GECF) في طهران على مستوى الخبراء.

وقال محسن باك نجاد، الجمعة، في تصريح صحفي: الاجتماع الوزاري السادس والعشرون لمنتدى الدول المصدّرة للغاز بدأ بحضور لجان الخبراء في طهران، فيما يعقد الاجتماع على مستوى الوزراء يوم الأحد (اليوم) برئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأضاف: سيتم في الاجتماع السادس والعشرين مناقشة مختلف القضايا منها المتعلقة بمجال تجارة الغاز وزيادة الإنتاج. وتابع: إن هذا المنتدى يضم ١٢ عضواً رئيسياً، وسيحضر ٦ أو ٧ وزراء منهم في اجتماع طهران، إضافة إلى بعض نواب الوزراء.

وأشار باك نجاد إلى أن وزراء الدول الأعضاء في منتدى الدول المصدّرة للغاز والتي تمتلك احتياطيات الغاز الرئيسية في العالم سيشاركون في الاجتماع، وقال: إن ٨ أعضاء مراقبين وعضو واحد ضيف وهي دولة عمان سيحضرون الاجتماع.

واعتبر وزير النفط حضور هؤلاء الوزراء والمسؤولين في طهران مؤشراً على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحظى بالأمن والهدوء والاستقرار واستتاب الأمن الكامل فيها كما هي الحال دائماً.

يذكر أن منتدى الدول المصدرة للغاز يضم ١٢ عضواً رئيسياً، هي: إيران وروسيا وقطر والجزائر وبوليفيا وغينيا الأستوائية وليبيا ونيجيريا وترينيداد وتوباغو والإمارات وفنزويلا ومصر. أما الدول بصفة مراقب وعددها ٨، فهي: أنغولا والعراق وجمهورية أذربيجان وماليزيا وموريتانيا وموزنبيق والبيرو والسنغال.

عشية قبولها كعضو مراقب

تبادلات إيران التجارية مع الاتحاد الأوراسي تزداد ١١٪

أعلن المركز الصحفي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي أن حجم التجارة بين هذا الاتحاد والجمهورية الإسلامية الإيرانية ارتفع بنسبة ١١٪ في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، إن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين إيران والدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يأتي بينما من المتوقع أن يتم قبول الجمهورية الإسلامية الإيرانية كعضو مراقب في قمة هذا الاتحاد في يناير المقبل.

وذكرت الخدمة الصحفية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومقرّه موسكو، رداً على سؤال لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية «إرنا»، إن تصدير البضائع من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الدول الأعضاء في هذا الاتحاد في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام (من يناير ٢٠٢٣ إلى سبتمبر ٢٠٢٤) مقارنة بالعام السابق ارتفعت بنسبة ٩٪.

وبحسب إعلان هذا الاتحاد، تحظى الخضراوات والفواكه والمكسرات بالحجم الأكبر بين صادرات إيران إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مما يظهر زيادة بنسبة ١١٪ في سلة صادرات إيران إلى أوراسيا مقارنة بإحصائيات ٩ أشهر من عام ٢٠٢٣. وبحسب إعلان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، فإن الحجم الأكبر من منتجات تصدير هذا الاتحاد إلى إيران في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤ مخصص للمنتجات الزراعية، والتي زادت وحدها بأكثر من ١٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وسبق أن أعلن نائب وزير التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي، أن طلب الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحصول على عضوية مراقب في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، تمت الموافقة عليه في اجتماع نواب رؤساء وزراء هذا الاتحاد، وهو القرار الذي يجب الموافقة عليه من قبل رؤساء هذا الاتحاد.

وأضاف ديمتري فولفاش: إن «منح صفة العضوية المراقب لإيران في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في يناير المقبل ستتم مراجعته في المجلس الأعلى لهذا الاتحاد».

وذكر: ان «اتخاذ قرار بشأن منح صفة مراقب للدول المتقدمة بالطلب هو من اختصاص اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي».

وتوقع هذا المسؤول الروسي أن يرفع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي شراكته مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى مستوى عضو مراقب كشريك مهم للغاية في اجتماع القمة المقبل.

إقرار وثيقة سياسات البنك المركزي في مجال العملات المشفّرة

بالنظر إلى صلاحيات ومسؤوليات البنك المركزي القانونية في تنظيم مجال العملات المشفّرة، تم إقرار وثيقة سياسات البنك المركزي في هذا المجال.

وعُقد الاجتماع برئاسة رئيس البنك المركزي، وبحضور وزير الاقتصاد والمالية، والمدعي العام، وأعضاء الهيئة العليا. وتم، خلال الاجتماع، التأكيد على ضرورة الإشراف الفعّال على مجال تداول العملات المشفرة داخل البلاد، مع تبني نهج تنظيمي نشط من قبل البنك المركزي. كما تم التشديد على ضرورة التعاون مع الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة الاقتصاد والمالية، لاستكمال آليات تنظيم النظام البيئي للأصول الرقمية وتعزيز الاستفادة من إمكانيات هذا المجال.

في الوثيقة المقرّة، تم التأكيد على إضفاء الطابع القانوني على الوسطاء العاملين في مجال العملات المشفرة والجهات الأمينة بصفتهم كيانات تحت إشراف البنك المركزي. وأوكلت مسؤولية إصدار التراخيص لهذه الكيانات إلى البنك المركزي، الذي سيتولى أيضاً تنظيم الأنشطة وضمان سلامتها بالنسبة للمرخص لهم. كما أكدت الوثيقة على الإلتزام بكافة القوانين الضريبية والتشريعات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويأتي نهج البنك المركزي تجاه العملات المشفرة في إطار القيام بواجباته القانونية فيما يتعلق بالتنظيم النشط، مع التوازي في تطوير الاستفادة من الإمكانيات الكامنة لهذا المجال.

وتشير الوثيقة إلى أن إطار العمل والسياسات العامة فقط قد تم تحديدها في هذا المجال، في حين سيتم صياغة جميع التعليمات والمتطلبات بتعاون مشترك مع وزارة الاقتصاد والجهات المعنية الأخرى.